

غزة إلى أزمة إنسانية وسياسية أشد

شارك فيها [حيدر عيد](#) وآية أبو بشير

13 يوليو 2017

يعكف الفاعلون السياسيون في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة على إعادة التوضع عقب نشوء تحالف مؤخرًا بين حركة حماس ومحمد دحلان، الزعيم السابق لحركة فتح في غزة وعضو حماس القديم، وعقب العقوبات التي فرضتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر على قطر. أما الفلسطينيون في غزة فيترقبون بقلق كيف ستؤثر هذه التغييرات السياسية المهمة بالنسبة إلى قطاع غزة في حياتهم اليومية.

يخشى أهالي غزة من أن تسوء أوضاعهم، ويحق لهم القلق. فاحتمال أن يخسر القطاع قطر كمولد وحليف، واستمرار تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها السلطة الفلسطينية على غزة، تُنذر بظروف معيشية أكثر بؤسًا. ولعل من الصعب تخيل هذا الوضع بعد عشر سنوات من الحصار الإسرائيلي الغاشم، تخللتها هجمات على القطاع خلفت آلاف المدنيين بين شهيد وجريح ودمرت البنية التحتية، بيد أن أزمة الكهرباء الأخيرة أظهرت كيف يمكن [للظروف السيئة أن تسوء أكثر](#)، فقد باتت غزة بلا كهرباء. وبعيدًا عن المعاناة الإنسانية، يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم التشرذم السياسي، ويُضعف بلا ريب سعي الفلسطينيين إلى تقرير المصير والحرية.

يتناول محللا السياسات في الشبكة المقيمان في غزة، حيدر عيد وآية أبو بشير، في التحليلين التاليين التداخات السياسية لأزمة قطر على غزة، ولا سيما محاولات حماس اليانسة للحفاظ على حكمها وسلطانها في القطاع بالاعتماد على تقاربها الجديد مع دحلان. ويصفان مدى تأثير الحياة اليومية. ويخلصان إلى أن مستقبل غزة لربما لم يبذ يومًا أكثر قتامة. أدارَ هذه الحلقة النقاشية مديرُ برامج الشبكة علاء الترتير.

حيدر عيد

هناك شبه إجماع في قطاع غزة على أن ما يمر به القطاع هو بداية مرحلة تاريخية جديدة تتميز "بإجراءات عقابية غير مسبوقة" تفرضها السلطة الفلسطينية المدعومة من حركة فتح. بدأت هذه المرحلة في شهر آذار/ مارس حين شكلت حماس "لجنة إدارية" للحكم القطاع، ثم ردت عليها فتح بفتح بتوجيه السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات غير مسبوقة شملت تقليص رواتب الموظفين الحكوميين في القطاع، والتحفيز على مخصصات الكهرباء والأدوية والخدمات الصحية، وقطع معاشات أسرى محررين، ومنع تحويل مرضى من القطاع للعلاج في مستشفيات الضفة والداخل الفلسطيني.

أخذت هذه القرارات باسم "الشعب الفلسطيني" أو باسم "المشروع الوطني الفلسطيني" ولكن دون مشاركة من أحد خارج إطار السلطة الفلسطينية التي [تبرر هذه التدابير](#) بأنها وسيلة للضغط على حماس باتجاه الذهاب لطاولة المصالحة، وتقول إن المشروع الوطني أهم من احتياجات المواطنين.

في المقابل، اتجهت حركة حماس لجمهورية مصر العربية وخصمها اللدود محمد دحلان بعد محاولاتها المستميتة لتجنب هذه الإجراءات من خلال التودد السياسي للإدارة الأمريكية الجديدة، والمطالبة بإشراكها في العملية السياسية بعد تبنيها حل الدولتين دون الاعتراف بإسرائيل في ميثاقها الجديد. وبسبب الرفض الأمريكي أمكن أن تتحالف حماس مع نظام شن حملة عنيفة ضد الحركة الأم، حركة الإخوان المسلمين. غير أن الشراكة بين حماس ومصر ليست مستغربة إذ تأتي في سياق تجميد المقاومة الذي تفرضه حماس من أجل الاحتفاظ بالسلطة.

يستحيل فهم هذه اللحظة بمعزل عن المتغيرات الإقليمية في العالم العربي، وبالذات فيما يحصل في منطقة الخليج العربي. فأزمة قطر الأخيرة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي تؤثر في غزة، وبالتالي في القضية الفلسطينية، بتأخيرها أكثر على قائمة أولويات القادة العرب والدوليين. فضلاً على أن قطر تقدم المساعدات الإنسانية لفلسطين من منطلق أنها قضية إحسان وصدقة وليس من منطلق **موقف مبدئي وسياسي واضح** - وهكذا فإنها لا تتحدى سياسات إسرائيل الممارسة ضد الشعب الفلسطيني من احتلال وأبارتهايد واستعمار استيطاني. إن احتمال فقدان قطر كحليف يضع حماس في موقف أضعف. وتأتي هذه التطورات في خضم جهود الإدارة الأمريكية الجديدة لترسيخ **تطبيع عربي** كامل مع إسرائيل دون تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني التي كفلتها الشرعية الدولية.

وهكذا باتت حماس تحت رحمة إسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، وتحاول جاهدة أن تحافظ على سلطتها في قطاع غزة. ويبدو أن هذا الوضع يدفع حماس لصياغة سياسات أكثر يمكن أن تساعد في الأجل القصير، ولكن ستعمل على استدامة وضع عقابي سيؤدي في نهاية المطاف أيضاً إلى إضعاف الحركة. وفي هذا الصدد، **يشير** عريب الرنتاوي إلى أن حماس تفكر في الانضمام تحت راية محور جديد مقرب من الرباعية العربية (مصر والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة)، وطريقها لذلك محمد دحلان.

"تفتقر السلطة الفلسطينية وحماس إلى رؤية استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع القضايا الوطنية الأكبر"

وفي ظل تعنت حركة فتح فإنه من المتوقع، وحسب الإجراءات الملموسة على الأرض في غزة، والتسريبات مجهولة المصدر وإن كانت تتوافق مع المؤشرات، مثل **الوثيقة** التي تم نشرها عبر وسائل الإعلام بعنوان "وثيقة وفاق وطني لبناء الثقة" بين حركة حماس ومحمد دحلان، فإن الخيار المتبقي لحماس هو الانفتاح على مصر وحلفائها. ولكن لكون الوسيط غير مرغوب به في السلطة الفلسطينية، بسبب خلافات فتحاوية داخلية، فإن من المتوقع أن **تزداد** ضغوط السلطة الفلسطينية على غزة.

سوف يكون التنافس شديداً بين السلطة الفلسطينية وحماس على توطيد العلاقات مع محاور عربية مدعومة أمريكياً، وسوف يكون تحت شعار "المحافظة على المشروع الوطني" و"حماية المقاومة"، بالرغم من افتقار الحركتين إلى رؤية استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع القضايا الوطنية الأكبر، مثل مواجهة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي المستقل المصحوب بتطهير عرقي في القدس، وسن قوانين عنصرية بغضبة ضد فلسطيني ال 48، المكون المنسي من خطابات الفصيلين الحاكمين.

يجب على جميع القوى السياسية الأخرى، ولا سيما تلك المؤثرة في صياغة سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن تضغط على حركة فتح للتراجع عن الإجراءات العقابية المفروضة على قطاع غزة. وفي الأجل الأبعد، هناك حاجة إلى **نهج** يُبرز عدم شرعية الحصار المفروض على غزة بوصفه شكلاً من أشكال العقاب الجماعي. ولا بد لهذا النهج من محاسبة إسرائيل، مع تحميل القيادة الفلسطينية المسؤولية أيضاً. وفي نهاية المطاف، لا بد من وضع غزة ضمن سياق القضية الفلسطينية الأوسع، حيث إن القانون الدولي يؤكد على حق العودة وتقرير المصير للاجئين فيها والبالغ عددهم 1.5 مليون، ولا بد من إعمال هذا الحق من خلال تطبيق القانون.

آية أبو بشير

"ما انفك شعب غزة يدفع ثمنًا باهظًا للمناورات السياسية"

تعد قطر من المانحين الرئيسيين لقطاع غزة منذ فوز حركة حماس في انتخابات 2006. وقد استجابت بشكل خاص للدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل بغزة في هجماتها العديدة. وفي العام 2012، أنشأت قطر لجنة إعادة إعمار غزة، ونفذت مشاريع كبرى شملت تعبيد طرق رئيسية، وإطلاق مبادرات زراعية، وبناء **مدينة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني**، وهي منطقة سكنية تضم ما يزيد على 3000 وحدة سكنية مخصصة للأسر الفلسطينية التي فقدت مساكنها إبان العدوان الإسرائيلي عام 2014.

وظفت هذه المشاريع عددًا كبيراً من أهالي غزة. وساهمت، ولو بنزر يسير، في خفض البطالة في القطاع التي تبلغ نسبتها حوالي 42% عند البالغين و 60% عند من تتراوح أعمارهم بين 15 و 29. وهكذا كان للمساعدات القطرية أثرٌ إيجابي على سكان غزة الذين يعيشون ظروفاً صعبة تحت الحصار الإسرائيلي غير الشرعي.

غير أن المبعوث القطري الخاص إلى غزة، محمد العمادي، **أعلن** قبل أسابيع أن قطاع غزة متجه نحو الأسوأ. وقد صُدم سكان غزة بالتصريح الذي أُنذر بتدهور أكثر في حياتهم اليومية. تزامنت تصريحات العمادي مع تسريبات إعلامية تفيد بأن قطر طلبت من مسؤولي حماس المقيمين في الدوحة مغادرة البلاد. ثم ما لبثت أن اندلعت أزمة قطر، حيث طالبت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، شريكنا إسرائيل في الخليج العربي، بالإضافة إلى البحرين ومصر، أن تنفذ قطر مجموعة من التغييرات أو تواجه حصاراً تجارياً ودبلوماسياً. ومن هذه المطالب أن تتوقف قطر عن دعم حماس.

ما انفك شعب غزة يدفع ثمناً باهظاً لمثل هذه المناورات السياسية. وبالإضافة إلى مقاومة العنف والحرمان الذي تسببه إسرائيل، واحتمال فقدان الدعم القطري، فرضت السلطة الفلسطينية وزعيمها محمود عباس عقاباً جماعياً أيضاً على غزة.

بالرغم من أن القطاع يستمد الطاقة من أربعة مصادر مختلفة، فإنها لا تليي إلا 30% من احتياجاته من الطاقة. فقد خفضت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إمدادات الكهرباء المنخفضة أصلاً بتاريخ 12 حزيران/يونيو، ولم تبق لمليون إنسان سوى أربع ساعات يومياً من الكهرباء. وفي 20 حزيران/يونيو، استجابت إسرائيل لطلب عباس بخفض إمدادات الكهرباء إلى ساعتين فقط يومياً. يأمل عباس أن تدابير السلطة الفلسطينية العقابية هذه بالإضافة إلى خفض أجور موظفي غزة الحكوميين مؤخراً بنسبة تراوحت بين 30 و 70% سوف تدفع سكان القطاع المنهكين إلى الانتفاض ضد حماس.

"المساعدات المشكوك فيها هي ما نضطر نحن في غزة إلى ترقبه كبديل لواقعنا الأليم"

لا يبدو أن هذه النتيجة محتملة. فثمة شبان كثير أخذوا يلتحقون بكتائب القسام، الجناح العسكري لحماس، رغم أن انضمامهم ليس مدفوعاً بمعتقدات سياسية أو أيديولوجية، وإنما كمحاولة يائسة لتأمين سبل العيش. ويتزامن ذلك مع جهود المساجد في غزة لتعبئة السكان من أجل إعادة التأكيد على تعاليم الإسلام والتقوى والعيش المتدين. ومن الأمثلة أن حماس قضت بالألا ترافق المرأة صديقاً ذكراً في العلن دون أن يرافقه قريب من الذكور. وفي الوقت نفسه، أخذت ممارسة البغاء والدعارة تزداد بسبب اليأس أيضاً، مما يتسبب في عواقب اجتماعية خطيرة بالنسبة إلى النساء وأسرهن.

ازدادت كذلك معدلات الانتحار وتعاطي المخدرات. وصارت المنازل المنزلية، سواء المرفوعة إلى المحاكم الرسمية أو تُنظم القضاء غير الرسمية (المخاتير)، بالمئات. ووفقاً للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة، يبلغ معدل الطلاق في الوقت الحاضر قرابة 40% بعد أن كان في يوم من الأيام 2% فقط. وما يدعو للسخرية أن مواقع التعارف في غزة تجمع الأرامل برجال يبحثون عن زوجة ثانية أو ثالثة. وعلاوة على ذلك، وفي مخالفة **لقانون الطفل الفلسطيني**، يتسول الأطفال في شوارع غزة.

إن من الأهمية بمكان أن نفرّق بين هؤلاء الذين يعانون - شعب غزة - وبين حماس، وبين القضية الفلسطينية وبين قاداتها السياسيين غير الشرعيين، عند النظر في الدور الذي يمكن أن يلعبه فاعلٌ إقليمي أو دولي في تغيير واقع غزة من خلال تحدي السياسات الإسرائيلية غير القانونية. غير أن الماضي والحاضر بيرهنان، للأسف، أن الاحتلال وحقوق الإنسان لا يتصدران جدول أعمال الفاعلين السياسيين، ولا سيما إسرائيل. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك **قال** مؤخراً إن الإسرائيليين "لا يشعرون بالأسف عن [الواقع الحالي للاحتلال]". وإذا انقطع الدعم القطري كما هو محتمل، سوف يفقد سكان غزة داعماً من داعمهم القلائل.

حتى لو استمرت غزة في تلقي المساعدات سواء من قطر أو تركيا أو الإمارات العربية المتحدة أو حتى إيران، وفتحت مصر معبر رفح بانتظام أكثر في مقابل ضمانة حماس بالألا تعمل غزة مع الجماعات المسلحة في سيناء، فإن الدعم سيظل مشروطاً ومقيداً. وهذه المساعدات المشكوك فيها هي ما نضطر نحن في غزة إلى ترقبه كبديل لواقعنا الأليم.



contact@al-shabaka.org

www.al-shabaka.org

حيدر عيد أستاذ مشارك لمادة الادب الخاص بفترة ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة في جامعة الاقصى. كتب على نطاق واسع في الصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك عدد من المقالات التي نشرت في (Znet, Electronic Intifada, Palestine Chronicle, Open Democracy). نشر عدد من الاوراق البحثية في عدد من المجلات بما في ذلك: Nebula, Journal of American Studies, in Turkey, Cultural Logic, Journal of Comparative Literature.

آية أبو بشير حاصلة على درجة الماجستير في السياسة العالمية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. لها مقالات منشورة في Electronic Intifada, Palestine Chronicle, Mondoweiss, Middle East Eye.

"شبكة الدراسات الفلسطينية" شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن اعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى "الشبكة"، "شبكة الدراسات الفلسطينية"، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن "الشبكة"، زوروا الموقع الالكتروني التالي: www.al-shabaka.org

او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: contact@al-shabaka.org

الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.